القطاع السياحي وإجراءات تكييفه مع متطلبات التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر في الجزائر

The tourism sector and its adaptation measures with the requirements of sustainable development and the green economy in Algeria.

تاريخ الاستلام : 2022/02/20 ؛ تاريخ القبول : 2022/09/06

[1] * محمد بلعيدي
[2] زهير زواش

1 جامعة عبد الجميد مهري، قسنطينة2 (الجزائر).

2 جامعة عبد الجميد مهري، قسنطينة2 (الجزائر).

ملخص

تبحث هذه الدراسة على وجه الخصوص في حاجة الجزائر إلى صياغة سياسات تتضمن أدوات وأهداف لتنمية قطاع السياحة، الذي أصبح يلعب دورا كبيرا ومتميزا في تحقيق التنويع الاقتصادي، وتراكم العملة الأجنبية، وتوفير مناصب الشغل للبطالين، بشرط أن يضع تنفيذ هذه السياسات في الحسبان مسألة الحفاظ على عناصر البيئة، بحيث لا يمكن تجسيد ذلك إلا من خلال العمل باستمرار على إزالة كل العوامل السلبية، التي يمكن أن تجعل قطاع السياحة مصدرا من مصادر الإخلال بالتوازن البيئي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وهو الأمر الذي يعكس كذلك وجود علاقة تأثير وتكامل بين السياحة و الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة، وهي العلاقة التي يتم التعبير عنها بمصطلح التنمية السياحية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: السياحة؛ التوازن البيئي؛ الاقتصاد الأخضر؛ التنمية المستدامة؛ التنمية السياحية.

Abstract

This study examines in particular Algeria's need to formulate policies that include tools and objectives for the development of the tourism sector, which has become a major and distinguished role in achieving economic diversification, accumulating foreign currency, and providing jobs for the unemployed, provided that the implementation of these policies takes into account the issue of preserving The elements of the environment, so that this can only be materialized by constantly working to remove all negative factors, which can make the tourism sector a source of disruption of the environmental, economic, social and cultural balance, which also reflects the existence of a relationship of influence and integration between tourism and the green economy and development. Sustainable, which is the relationship that is expressed in the term sustainable tourism development.

Keywords: tourism; ecological balance; green economy; Sustainable development.

Résumé

Cette étude examine en particulier la nécessité pour l'Algérie de formuler des politiques qui incluent des outils et des objectifs pour le développement du secteur du tourisme, qui est devenu un rôle majeur et distingué dans la réalisation de la diversification économique, l'accumulation de devises étrangères et la création d'emplois pour les chômeurs, à condition que le la mise en œuvre de ces politiques prend en compte la question de la préservation des éléments de l'environnement, de sorte que cela ne peut se matérialiser qu'en travaillant constamment à éliminer tous les facteurs négatifs, qui peuvent faire du secteur du tourisme une source de perturbation de l'environnement environnemental, économique, social et l'équilibre culturel, qui reflète également l'existence d'une relation d'influence et d'intégration entre le tourisme et l'économie verte et le développement. Durable, qui est la relation qui s'exprime dans le terme développement touristique durable.

Mots clés: tourisme; équilibre écologique; économie verte; Le développement durable.

* Corresponding author, e-mail: mohamed_belaidi@yahoo.fr

© جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 1، الجزائر 2022.

I - مقدمة

أمست السياحة قطاعا اقتصاديا رائدا بامتياز يتمتع بكثير من الأهمية، خصوصا وأن العديد من المجتمعات السائرة في طريق النمو أصبحت تعتمد عليه بفوة في زيادة القيمة المضافة في اقتصاداتها، مما يسهم بشكل كبير في الحد من مشكلة البطالة، وفي نفس الوقت الرفع في مستوى دخل الفرد الذي يشبع حاجاته العامة والاجتماعية المتزايدة.

ومن المنتظر أن تلعب الحكومة ومعها القطاع المصرفي دورا فاعلا عن طريق السياسة المالية والنقدية من أجل توفير رؤوس الأموال المطلوبة واللازمة للمستثمرين الوطنيين والأجانب في المجالات الخضراء، وبالتالي العمل على خلق قطاع سياحة يترافق مع انتقال سلس نحو الاقتصاد الأخضر وتحقيق التنمية المستدامة.

ومما سبق قوله يتوقف نجاح استراتيجية هذا الانتقال بشكل رئيسي على مدى الالتزام الدائم للحكومة والنظام المصرفي معا في توفير الموارد المالية باستمرار للمشروعات الخضراء، والتي تكون إما في شكل إنفاق عام يتضمن إعانات وحوافز ودعم، أو في شكل قروض بنكية ممنوحة بأسعار فائدة مخفضة أو معدومة.

وإن بلوغ الأهداف السالفة الذكر يسوقنا إلى وضع تساؤل ملفت للانتباه حول مدى قدرة القطاع السياحي في الجزائر على توفير العملة الأجنبية ومضاعفة معدلات النمو الاقتصادي المنشئة لمناصب الشغل الدائمة من دون هدر للموارد الطبيعية، مع الإبقاء على التنوع الحيوي والثقافي. وإن تحقيق ما سبق قوله في واقع الأمر، يكون عن طريق توجه الحكومة أكثر من ذي قبل نحو زيادة حجم الاستثمار العمومي في مشاريع البنية التحتية، كإنشاء الطرق والموانئ والمطارات وشبكات الاتصالات والكهرباء والغاز، وكذلك قيامها بتحفيز شركات القطاع الخاص والعمومي للتوسع في نشاطها الاقتصادي في قطاعات الصناعة والفلاحة والخدمات لما لها من علاقة متشابكة مع قطاع السياحة.

أهمية الدراسة:

وفي واقع الأمر تظهر أهمية هذه الدراسة فيما يلي:

- دور قطاع السياحة في تحريك النشاطات الاقتصادية التي تتم بطريقة مباشرة، أو غير مباشرة في إطار تأمين طلب السياح على السلع والخدمات.
- دور السياحة في التأثير على إجمالي الناتج المحلي.
- دور الاقتصاد الأخضر في توجيه النشاط الاقتصادي لاسيما الصناعي نحو مشروعات صديقة للبيئة.
- الاقتصاد الأخضر وسيلة فعالة للحفاظ على عناصر البيئة الأساسية.
- الاقتصاد الأخضر طريق واضح نحو تحقيق متطلبات التنمية المستدامة.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على العناصر التالية

- علاقة قطاع السياحة بالنمو الاقتصادي.
- الأضرار المتولدة عن قطاع السياحة.
- سياسة تجسيد التنمية السياحية المستدامة.

- التمويل المصرفي وطرقه التي تساهم في التحول نحو الاقتصاد الأخضر.
- علاقة السياحة في الجزائر بالاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة.

إشكالية الدراسة:

تتضح إشكالية الدراسة في كون أن استراتيجية مواءمة قطاع السياحة مع مستلزمات التنمية المستدامة يتطلب في نفس الوقت التحول نجو الاقتصاد الأخضر، والذي يتوقف بدوره على مدى التنسيق بين الحكومة والنظام المصرفي في توفير الأدوات المالية اللازمة، كتقديم الإعفاءات الضريبية البيئية، ومنح القروض البنكية المنخفضة التكلفة، بغرض فسح المجال أمام إقامة للمشاريع التي تحد من انتشار التلوث البيئي.

ومما سبق ذكره يمكن طرح التساؤل التالي:

ما هي متطلبات مواءمة قطاع السياحة مع شروط تحقيق التنمية المستدامة والتحول نحو الاقتصاد الأخضر؟

فرضية الدراسة:

ترتكز الدراسة على فرضية مفادها أنه لابد أن تكون السياسات والاستراتيجيات المصاغة والتي يتم تنفيذها لترقية نشاط القطاع السياحي متكيفة إلى حد بعيد مع متطلبات التنمية المستدامة والانتقال إلى الاقتصاد الأخضر.

منهج الدراسة:

لقد تم الاستعانة في هذه الدراسة بالمنهج الوصفي التحليلي، وهذا من خلال تحليل مدى قدرة قطاع السياحة في الجزائر على ربط علاقات مع القطاعات الأخرى خارج المحروقات والتي تملك القدرة على تنويع الاقتصاد وخلق مناصب الشغل في ظل ممارسة الأنشطة الاقتصادية الأكثر مساندة للبيئة والمنشئة للوظائف الخضراء.

II-ماهية التنمية السياحية المستدامة والاقتصاد الأخضر:

1- علاقة قطاع السياحة بالنمو الاقتصادي:

تشكل السياحة الدولية حسب تعريف منظمة السياحة العالمية، نشاطات الأفراد الذين يسافرون ويقيمون خارج إقامتهم لفترة لا تتجاوز السنة لأجل الترفيه والأعمال وأداء مهام أخرى، وانطلاقا من هذا التعريف الواسع، تتضمن السياحة جميع النشاطات الاجتماعية والاقتصادية التي تتم بطريقة مباشرة، أو غير مباشرة في إطار تأمين السلع والخدمات إلى السياح.[1]

الجدول (1): السياحة الدولية وعدد السياح الوافدين خلال 2013-2019 -الوحدة بالمليار.

السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
عـــــدد السياح	1.85	1.91	1.97	2.03	2.13	2.22	2.28

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الموقع الالكتروني لمؤسسة البنك الدولي ومنظمة السياحة العالمية.

ومن احصائيات الجدول رقم (1) نضع الشكل التالي:

الشكل (1): عدد السياح الوافدين خلال 2013-

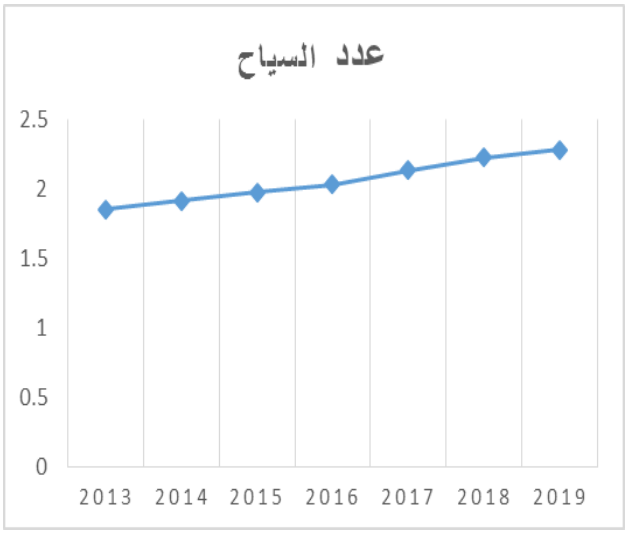

المصدر: من اعداد الباحث.

وتعتبر السياحة عامل مهم للنمو الاقتصادي بالنسبة للدول التي تتسم بحركة سياحية فعالة، ذلك لأن عملية انتقال أموال السائحين المتمثلة في العملة الأجنبية إلى اقتصاد الدولة التي تستقبل السياح يعتبر دخلا غير منظور، ولهذا ارتبطت السياحة بالتجارة الدولية واعتبرت صناعة مركبة من خلال علاقتها بالقطاعات الإنتاجية الأخرى.[2]

غير أنه من الواضح كذلك، أن العلاقة بين السياحة والنمو الاقتصادي والحد من الفقر ليست تلقائية فهي تعتمد بقدر كبير على ما إذا كانت السياحة قادرة على تحقيق الأهداف التالية:

- تولد فرص عمل جديدة.
- إقامة روابط خصوصا مع قطاعي الزراعة والخدمات.
- إحداث تطوير في البنية التحتية الأساسية عن طريق بناء الطرق والموانئ والمطارات.
- توفير الخدمات المالية التي يمكن أن يستفيد منها الاقتصاد.

وبلوغ هذه الأهداف يتوقف على ما إذا كانت تنمية السياحة قائمة على استراتيجية وطنية توفر ما يكفي من الحوافز لتطوير قدرات العرض في الأسواق الوطنية مع الحد من التسرب المالي من الاقتصاد المحلي.[3]

وتتوقف كذلك مساهمة قطاع السياحة في النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل وبناء القدرات المحلية والحد من الفقر على العوامل التالية:

- مدى اندماج قطاع السياحة في الاقتصاد الوطني من خلال روابط أمامية وخلفية مع القطاعات الأخرى.
- مدى استخدام الإيرادات الناتجة عن السياحة بما فيها العملة الأجنبية لتمويل

تطوير البنية التحتية ودعم المنشآت المحلية لاسيما المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

- السياسات والاستراتيجيات المعتمدة من الحكومات وما إذا كانت تشجع زيادة الاستثمار المحلي والأجنبي في السياحة ونقل التكنولوجيا والمعرفة وتدعم الأنشطة كثيفة العمالة التي تستهدف المناطق التي يعيش فيها الفقراء.

- بذل الجهود الوطنية الرامية إلى ضمان استدامة الأنشطة الاقتصادية وبلوغها الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.(4)

ولقد أصبح واضحا بأن السياحة أضحت قاطرة للنمو الاقتصادي والاجتماعي والحضاري، ويتساوى في ذلك الدول الغنية ذات المصادر المتعددة للدخل والدول الساعية للنمو بتعزيز مصادر دخلها بتنشيط السياحة إليها، فحاليا الكل يضع السياحة على رأس الأولويات باعتبارها مدرة للدخل وكثيفة العمل وباعثة على نمو الصناعات والخدمات المرتبطة بها بشكل مباشر وغير مباشر وتقدرها المصادر بحوالي 52 صناعة وخدمة.(5)

الجدول (2): إجمالي الناتج المحلي العالمي وإيرادات السياحة الدولية خلال الفترة 2013-2019 – الوحدة بالتريليون دولار أمريكي.

السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
إجمالي الناتج المحلي العالمي	60.0	65.9	73.2	74.8	76.9	78.9	75.5
إيرادات السياحة الدولية	1.45	1.53	1.47	1.5	1.63	1.77	1.81

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الموقع الالكتروني لمؤسسة البنك الدولي ومنظمة السياحة العالمية.

وإن زيادة معدل نمو السياحة سوف يكثف من مساهمتها في الناتج القومي الإجمالي ودعم ميزان المدفوعات من خلال زيادة الدخل السياحي زيادة مقبولة ترتفع من سنة إلى أخرى ويكون ذلك بزيادة عدد الزبائن السياح، ورفع مستوى نوعية السياح، وزيادة معدلات إقامته ومعدلات إنفاقه اليومي عن طريق تنويع مكونات العرض السياحي والعمل على زيادة الطلب السياحي على أنواع مستحدثة من السياحة.(6)

وتعد السياحة نوعا هاما من أنواع الأنشطة التجارية والاستثمارية عالية الربحية، ومن المتوقع أن تنمو نموا متواصلا، فقد زاد عدد السياح على المستوى الدولي إلى ثلاثة أمثاله خلال العقدين الماضيين، وارتفعت حصيلة السياحة الدولية من 22 مليار دولار تقريبا في السبعينات إلى حوالي 30 مليار دولار في التسعينات، فقد استأثرت بمبيعات بلغت نحو 1916 مليار دولار في عام واحد فقط، وتعتبر بلدان نامية كثيرة أن

السياحة مهمة للتقدم الاقتصادي والحد من الفقر.[7]

كما تعتبر السياحة من الأنشطة التي تؤثر في العديد من الأنشطة الاقتصادية الأخرى فهي تحتاج إلى الخدمات التي يقدمها قطاعات النقل، والفنادق، ومؤسسات تقديم الأطعمة والمشروبات، والمؤسسات الثقافية، والترفيهية، والمصارف، ومؤسسات الدعاية والترويج السياحي وغيرها وهو ما يجعل السياحة تلعب دورا مهما في التأثير في الدخل القومي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وترى النظرية الكينزية أن زيادة الدخل السياحي تؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي للمنشآت السياحية والعاملين فيها على مختلف السلع والخدمات النهائية وهو ما يعتبر محفزا على زيادة الإنفاق الاستثماري لإنشاء المشروعات السياحية وغيرها من المشروعات نظرا إلى العلاقات المتشابكة بينهم وينظر إلى أثر الإنفاق السياحي في الدخل القومي على أنه مجموع الدخول التي تتولد خلال دورات الإنفاق السياحي وهو ما يطلق عليه أثر المضاعف السياحي الذي تعتمد قيمته على طبيعة العلاقة ودرجة الترابط بين السياحة والقطاعات الاقتصادية الأخرى في الدولة.[8]

ولقد أمسى القطاع السياحي مصدرا مهما للإيرادات ومساهمته في نسبة الصادرات العالمية في تطور مستمر، وتعد إشكالية الاستقطاب والحفاظ على هذه الإيرادات رهان الدول التي يمثل فيها القطاع السياحي قاطرة التنمية الاقتصادية، فالحفاظ على الأموال التي تدفقت وأنفقها السياح داخل الاقتصاد الوطني يزيد في الأصل من أثر المضاعِف ويرفع من قدرة القطاع السياحي في التأثير علي القطاعات الاقتصادية الأخرى لتوفير السلع والخدمات بأسعار تنافسية والتي يحتاجها هؤلاء السياح محليا ومن ثم إحداث التنمية المرجوة وإن حدوث العكس سوف يؤدي حتما إلى نتائج سلبية تعكس ما قيل آنفا. وإن زيادة طاقة الدولة في الحفاظ على الأموال التي أنفقها السياح داخل الاقتصاد يتطلب ترقية نشاط المؤسسات الممثلة للاستثمار الوطني لتلبية حاجة القطاع السياحي من السلع والخدمات محليا، وإن انخفاض قدرة الدولة في الحفاظ على الأموال المستقطبة والمنفقة من طرف السياح سوف يفسح المجال أمام الشركات الأجنبية للاستحواذ على النشاط السياحي وغيره، مما يؤدي إلى استفادة هذه الشركات الأجنبية من الأرباح المحققة التي يتم تحويلها بعد ذلك كموارد مالية تساهم في تراكم رأس المال في اقتصاديات بلدانها.[9]

الجدول (3): الصادرات العالمية ونسبة إيرادات السياحة الدولية إليها خلال الفترة 2013-2019 – الوحدة تريليون دولار أمريكي.

السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الصادرات العالمية	15.9	18.9	22.4	22.8	23.5	23.9	21.3
%	6.12	6.37	6.96	7.22	7.10	7.02	7.49

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الموقع الالكتروني لمؤسسة البنك الدولي ومنظمة السياحة العالمية.

وتجد الكثير من الدول ماعدا الدول المتقدمة صعوبات جمة في ترقية وتنمية قطاعاتها

السياحية، وتتوزع هذه الصعوبات على نوعين وهما:

- النوع الأول وله امتدادات محلية بحتة.
- أما النوع الثاني فله امتدادات دولية تتعدى حدود الوطن الواحد لا يمكن في غالب الأحيان مواجهتها.

وتتمثل صعوبات النوع الأول على الخصوص في ضعف الاستراتيجيات والسياسات الوطنية القادرة على خلق علاقة وطيدة بين السياحة والقطاعات الاقتصادية الأخرى والذي سيترتب عنه نفور السياح الأجانب، وكذلك دفع السياح المحليين إلى التوجه نحو بلدان أخرى مما يتولد عنه تسرب النقد الأجنبي نحو الخارج، إضافة أيضا إلى ما تنشئه بعض الأنشطة السياحية من آثار سلبية اجتماعية وثقافية وبيئية.

أما صعوبات النوع الثاني فتتمثل تحديدا في المحيط الدولي السائد في جوانبه الاقتصادية والطبيعية والسياسية السلبية والتي طالما كانت تؤثر دوما على حركة السياحة الدولية، ولقد أنشأت السياحة علاقات وتعارفا عميقا بين مجتمعات دول العالم المختلفة الثقافات والعادات والقيم، وللأسف أفضى هذا التعارف إلى بروز عدة مظاهر ذات أخطار على الثقافات والعادات والقيم الأصلية التي يتصف بها مجتمع سياحي ما، مما قد ينجر عنه ردود أفعال من هذا المجتمع.[10]

2- استراتيجية تجسيد فكرة التنمية السياحية المستدامة:

2-1-مفهوم التنمية المستدامة:

يعود الفضل في مفهوم التنمية المستدامة وتأصيله نظريا، إلى الباحث الباكستاني **"محبوب الحق" والباحث الهندي "أمارتايا سن"** وذلك في إطار عملهما في البرنامج للأمم المتحدة، فالتنمية المستدامة بالنسبة إليهما هي تنمية اقتصادية اجتماعية، لا اقتصادية فحسب، تجعل الإنسان منطلقها و

غايتها، وتتعامل مع الأبعاد البشرية أو الاجتماعية للتنمية باعتبارها العنصر المهيمن، وتنظر للطاقات المادية شرطا من شروط تحقيق هذه التنمية.[11]

وتم تطوير مفهوم التنمية المستدامة في عقد الستينات والسبعينات من القرن الماضي كمفهوم يربط بين التفاعلات الملاحظة بين البشر والبيئة كما هو موثق في أدبيات الربيع الصامت (كارسون 1962)، القنبلة السكانية (إرليتش 1968)، والقيود أمام النمو(كارسون 1962)، (ميدوس و أخرون 1972)، شرارة البدء للحوار العالمي حول الحوكمة المستدامة، على الرغم من أن المصطلح كان لا يزال في طور الإعداد، وعقد خبراء ندوة عالمية في المكسيك بعد ذلك بعامين ووقعوا على إعلان كوكويوك لعام 1974 الذي طالب بالتنسيق والتوفيق بين البيئة وإستراتجية التنمية من خلال التنمية البيئية (برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، 1974)، وإن الاستخدام الأول لمصطلح التنمية المستدامة في وثيقة عامة أساسية كان في الاستراتيجية العامة للحفاظ على الطبيعة (1950) والتي أكدت على أن حماية الموارد الحية قد أضحى أمرا ضروريا لتحقيق التنمية المستدامة (مؤتمر الحفاظ على الطبيعة وتنميتها، والذي انعقد في أوتاوا عام 1986) وبأنها التكامل بين الحفاظ على الطبيعة وتنميتها، تلبية الحاجات الأساسية للإنسان، تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية، توفير الحق في تقرير المصير الاجتماعي والتنوع الثقافي

والحفاظ على السلامة البيئية، وتم تعميم النظرية الأكثر شيوعا للتنمية المستدامة في تقرير بورتلاند الصادر عام 1987 حيث أشار تقرير بورتلاند1987 الذي كان تحت عنوان مستقبلنا اليوم إلى أن التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية أو الإضرار بمقدرات الأجيال القادمة على تلبية حاجتها، ولقد عرف هذا التعريف انتشارا واسعا، وقد تضمن الأهداف المهمة للتنمية للمستدامة كتغيير مستوى جودة النمو الاقتصادي، تلبية الاحتياجات الأساسية للوظائف بالإضافة للغذاء والطاقة والمياه والصرف الصحي وضمان مستوى معيشي مستدام للسكان، أيضا الحفاظ على الموارد الطبيعية وتعزيزها، إعادة توجيه التكنولوجيا وإدارة المخاطر، الربط بين المخاوف البيئية والاقتصادية في عملية اتخاذ القرار، وإعادة توجيه العلاقات الاقتصادية الدولية لجعل عملية التنمية أكثر تشاركية.[12]

وتؤكد التنمية المستدامة ما يعرف بالإنصاف بين الأجيال، إذ تؤكد أن نكون منصفين في النظر إلى المستقبل عن طريق السعي إلى تحقيق هدف مفاده أن يترك الجيل الحاضر للأجيال المقبلة رصيدا من الموارد مماثلا للرصيد الذي ورثناه أو أفضل منه، كذلك تعني التنمية المستدامة استخدام حصيلة مستدامة للموارد المتجددة ومراعاة القدرة المحدودة للبيئة على استيعاب النفايات، فضلا عن الاستخدام الرشيد للموارد الناضبة، النفط والغاز والماء، وعلية تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي وتتجه نحو حل مشاكل الناس الذين يعيشون في فقر مطلق، لأن الفقر يضعف من إمكانات الناس في استخدام الموارد بأسلوب مستديم ويشدد الضغط على البيئة، وأن مستويات عالية من النشاطات الإنتاجية يمكن أن تتعايش مع الفقر الواسع ويمكن أن تهدر البيئة، لذلك فإن التنمية المستدامة تتطلب أكثر من النمو، فهي تتطلب تغيير في مضمون النمو الاقتصادي مما يجعله أقل كثافة من استخدام الموارد والطاقة ويجعل أثاره أكثر إنصافا.[13]

ويمكن حصر أربع خصائص رئيسية تشكل الحد الأدنى من المعايير المشتركة للتعريفات المختلفة للتنمية المستدامة وهي كالتالي:

- التنمية المستدامة هي مبدأ تنظيمي للتنمية يدعم رفاهية الأفراد والكوكب على حد سواء.
- سد الفجوات بين المخاوف البيئية والاقتصادية والاجتماعية.
- الدمج بين الحماية البيئية والجدوى الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والبشرية
- المساواة بين الأجيال والموازنة بين احتياجات أجيال الحاضر والمستقبل مكونا أساسيا[14]

2-2-التنمية السياحية المستدامة:

2-2-2-التنمية السياحية:

من المفيد أن نقوم بتوضيح مفهوم التنمية السياحية وهذا حتى يتسنى لنا بعد ذلك ربط هذا المفهوم بمصطلح الاستدامة، فالتنمية السياحية وهي تعبر حقيقة على تلك السياسات والاستراتيجيات والبرامج التي تعمل في المدى الطويل من خلال استخدام وسائل التقدم العلمي والتكنولوجي على التغيير الهيكلي الكلي لمرافق السياحة في بلد لديه ميزات وخصائص سياحية تجعله قادرا على تقديم خدمات سياجيه ذات جودة عالية بهدف المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، شريطة أن يكون هذا التغيير الهيكلي مراعيا لعناصر البيئة ولمقدرات الأجيال المستقبلية عن طريق الاستغلال العقلاني والرشيد للموارد الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية بما يتماشى

وتطور الحركة السياحية لهذا البلد، ويضمن في الوقت نفسه بناء قاعدة اقتصادية فعالة يترتب عليها شيئا فشيئا زيادة دخل القطاع السياحي ككل، كما تعرف التنمية السياحية على أنها توفير التسهيلات والخدمات لإشباع حاجة ورغبات السياح.(15)

كما يعبر اصطلاح التنمية السياحية عن مختلف البرامج التي تهدف إلى تحقيق الزيادة المستمرة المتوازنة في الموارد السياحية وتعميق وترشيد الإنتاجية في القطاع السياحي، وهي عملية مركبة متشعبة تضم عدة عناصر متصلة معا ومتداخلة مع بعضها البعض تقوم على محاولة علمية وتطبيقية للوصول إلى الاستغلال الأمثل لعناصر الإنتاج السياحي الأولية من إطار طبيعي، وإطار حضاري والمرافق الأساسية العامة والسياحية من خلال التقدم العلمي والتكنولوجي وربط كل ذلك بعناصر البيئة واستخدامات الطاقات المتجددة مع تنمية مصادر الثروة البشرية للقيام بدورها المرسوم في برامج التنمية. ومما سبق يتضح أن مفهوم التنمية السياحية مفهوم متعدد ومتشابك الأركان والعناصر الذي يشتمل عليها، حيث أن التنمية السياحية ليست بالعملية السهلة أو البسيطة، وإنما هي تنطوي على عناصر واعتبارات لتحقيق هده العملية خاصة وأنها تتشابك وتتداخل مع مجالات أخرى، حيث تشترط عملية التنمية السياحية توفير التسهيلات للسائح وتشجيعه على القيام بنشاطه السياحي مما يستدعي إشباع رغبات هذا السائح كلما يمكن، وهذا يترتب عليه التعامل مع قطاعات مختلفة كالمواصلات والصحة وتوفير الطعام والحاجات الأساسية للسائح وتوفير البنية الأساسية للمكان الذي يتواجد فيه أو يتجه إليه.(16)

2-2-3- اعتبارات تحقيق التنمية السياحية:

التنمية السياحية ليست مهمة أحادية الجانب بمعنى مهمة وزارة السياحة فقط بل مهمة وطنية لمجموعات الوزارات والمؤسسات التي تشكل حلقات متكاملة تعمل جميعا في إطار التنمية السياحية وتسويقها لزيادة استثماراتها، وتتعاون الأجهزة السياحية الرسمية والأجهزة الأخرى غير الرسمية وتتكاتف لتحقيق أهداف التنمية السياحية وتقديم كافة التسهيلات والخدمات للسائحين لزيادة أعدادهم واستقطاب المزيد منهم، ولهذا فقد أنشأت دول كثيرة أجهزة رسمية خاصة بها للقيام بالمهام التنموية المنوط بها، ولهذا فإن تنمية الصناعة السياحية تحكمها اعتبارات لا بد من مراعاتها وهي :

- تدريب الجهاز البشري اللازم الذي تحتاج السياحة إليه حتى تتمكن المنشآت السياحية من القيام بدورها بالشكل المطلوب، بالإضافة إلى المحافظة على حقيقة المواقع السياحية، مع الاستغلال الجيد للمواد السياحية المتاحة مع توفير المرونة لها لتتمكن من مواكبة احتياجات الطلب السياحي والعالمي، مع إجراء دراسة شاملة للتأكد من الجدوى الاقتصادية للاستثمارات السياحية المقترحة فيما إذا كان الاستثمار سيدر أرباحا أم لا.

- دعم الدولة للقطاع السياحي عبر معاونة مؤسسات القطاع الخاص في تنفيذ البرامج السياحية وذلك عبر خطة إعلامية تسويقية متكاملة، وأيضا ربط خطة التنمية السياحية مع خطط التنمية الاقتصادية الأخرى لمختلف القطاعات الاقتصادية لتحقيق نمو متوازن وليس مجرد الاهتمام بقطاع السياحة فقط.

- تحديد المشكلات التي قد تعترض التنمية السياحية ثم وضع خطط بديلة في حال حدوث طارئ معين، بالموازاة مع دراسة السوق السياحي المحلي من أجل معرفة نوعية السياح الوافدين وما هو مفضل لديهم لتأمينه قدر الإمكان، إضافة إلى توفير شبكة من الفنادق المناسبة لكل شكل من أشكال الدخل ولكل نماذج الرغبات خاصة المناسبة منها لذوي الدخل المحدود فحركة السياح لم

تعد مقتصرة على الأغنياء، وكذلك رفع مستوى النظافة والخدمات السياحية لأنهما يؤديان دورا مهما في تطوير التنمية السياحية فحين يتم الحفاظ على نظافة الشوارع والشواطئ والآثار وغيرها من عوامل الجذب تجعل السائح يرغب في العودة إلى هذا البلد.

ويمكن إجمال ما سبق بالقول إن التنمية السياحية كي تتحقق وتستمر لا بد أن يتوافر لها عوامل معينة من حيث البنية التحتية وما تشمله من فنادق وتنمية عقارية ومنشآت، موارد أولية للسياحة من مصادر طبيعية وسياحية وتراثية وغيرها من مقومات السياحة، تنمية وتدريب وتأهيل القطاع البشري سواء العاملين في المجال السياحي أو الأفراد العاديين الذين يتعاملون مع السياح، الحاجة إلى وجود التسويق والترويج السياحي وجذب السائحين.[17]

2-2-4-أهداف التنمية السياحية:

إن العمل على تحقيق التنمية السياحية بالمعنى المتكامل هو هدف في حد ذاته وفي الوقت نفسه هو مرحلة من مراحل تحقيق هدف أكبر وهو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة وتتعدد أهداف التنمية السياحية إلى تحقيق الزيادة المستثمرة والمتوازنة في الموارد السياحية في الدولة ويتحقق ذلك بدعم القدرة التنافسية لصناعة السياحة وذلك برفع إنتاجية الموارد البشرية وغير البشرية الموظفة فيها وبالسياسات التسويقية الخارجية الكفؤة، وكذلك تدعيم الارتباط الإنتاجي بين القطاع السياحي والقطاعات الأخرى، تعظيم الآثار الايجابية للسياحة في النواحي الاجتماعية والثقافية مع التخلص قدر الإمكان من الآثار السلبية لهذه النواحي، فضلا عن المساهمة في تنمية البيئة والمحافظة عليها من خلال الاهتمام بمناطق الجذب السياحي وما يحيط بها في المدن والأماكن المختلفة. إذن فالتنمية السياحية هي عملية تهدف أولا إلى جعل فكرة التنمية والتطوير فكرة متأصلة في ذهن أفراد المجتمعات وتحاول أن تصل إلى أن تجعل هذا التفكير التنموي متغلغلا في ذهن كل من السائح والمواطن المقيم وذلك بهدف تحسين التعامل مع الموارد السياحية المتوفرة والحفاظ عليها كموارد ذات قيمة ايجابية مستمرة للأجيال التالية، كما تهتم الحكومات بتحقيق هذا الهدف العام للتنمية السياحية حيث أن التفكير في تطبيق آليات التنمية السياحية ينطوي عليه تحقيق التنمية لعدد من القطاعات وبالتالي فإن هذا يدر نفعا على المجتمعات الأخرى ويعمل على النهوض بمستوى الخدمات في القطاعات المختلفة، وسعيا من القائمين على تنمية السياحة ودعم هذا القطاع بشكل متوازن ومستمر، فبدأ التفكير في الحفاظ على الموارد السياحية ودعم فكرة الاستدامة لهذه الموارد بشكل يضمن الحفاظ عليها لأطول مدة وهذا ما استدعى ظهور التنمية المستدامة عوضا عن التنمية التقليدية[18].

2-2-5-التنمية السياحية المستدامة:

يمكن أن يكون قطاع السياحة مصدرا للإيرادات ومربحا لدولة ما، ولكن يمكن في الوقت ذاته أن يكون له أيضا تأثيرات وسلبيات كبيرة، وهذه التأثيرات في الأصل ليست مادية فحسب، بل تتعدى ذلك لتكون ثقافية. وفي واقع الأمر تختلف هذه التأثيرات وفقا لعدد وطبيعة السياح الوافدين إلى مجتمع هذه الدولة، وكذلك إلى خصائص الموقع الذي يجري فيه النشاط السياحي ولا يمكن إدارة مثل هذه التأثيرات السلبية بفعالية إلا إذا تم تحديدها وقياسها أو تقييمها.[19]

إن التنمية السياحية المستدامة هو مفهوم يعني في أولوياته تلبية احتياجات السياح الحاليين والمناطق المضيفة لهم عبر تعزيز فرص العمل لسكان هذه المناطق مع توخي الحيطة قدر المستطاع من أجل إدارة جميع الموارد التي يمكن أن تحمي التنوع

البيولوجي، وأنظمة الحياة مما يضمن في الوقت نفسه استفادة المجتمع من كل الحاجات الاقتصادية والاجتماعية والجمالية والثقافية والإيكولوجية الأساسية.[20]

ولقد وضعت منظمة السياحة العالمية في 1988 تصورها للمبادئ الكفيلة بتحقيق السياحة المستدامة والمتمثلة في إدارة كافة الموارد بما يلبي الحاجيات الاقتصادية والاجتماعية والجمالية من جهة، مع المحافظة على المقومات الثقافية والتفاعلات البيئية الأساسية والتنوع الحيوي وأنظمة دعم الحياة من جهة أخرى.

وعند دراستنا لإشكالية التنمية السياحة، وقفنا على المظاهر الايجابية الاقتصادية والاجتماعية التي ينشئها القطاع السياحي في حالة نجاح هذا القطاع في نسج علاقات مع القطاعات الأخرى لاسيما تلك المتعلقة بخلق الفائض في ميزان المدفوعات، وتحقيق التنويع الاقتصادي وزيادة الدخل والتوظيف ورفع المستوى المعيشي لأفراد المجتمع. غير أن جني تلك المظاهر الايجابية قد يترتب عليه تكاليف يمكن أن تجعل من السياحة مصدرا للضرر يجعلها تتحمل المسؤولية فيما يتعلق حماية الموارد الثقافية والبيئية، إن تحقيق السياحة المستدامة المساعدة بدورها على تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة فرص التشغيل. هذا مع الحفاظ على الموارد الثقافية والبيئية واستغلالها استغلالا ينعكس إيجابا في تنمية السياحة نفسها، وفي هذا السياق الذي وضع السياحة في موضع يتسم بالمخاطر، تولدت دوافع تحفيز السياحة المستدامة للإقلال من التداعيات الغير مرغوبة على البيئة وثقافات الشعوب، لذلك أضحت السياحة المستدامة المنشئة للمشروعات المراعية للبيئة مسؤولية مشتركة بين الحكومات والسياح ومديرو قطاعات السياحة في كافة الدول، كما تعرف التنمية السياحية المستدامة والمتوازنة بأنها تنمية يبدأ تنفيذها بعد دراسة علمية كاملة في إطار التخطيط المتكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية داخل الدولة ككل، أو داخل أي إقليم تتجمع فيه مقومات التنمية السياحية من عناصر جذب طبيعية وحضارية. ويعرف الاتحاد الأوروبي للبيئة والمتنزهات القومية التنمية السياحية المستدامة على أنها نشاط يحافظ على البيئة ويحقق التكامل الاقتصادي والاجتماعي ويرتقي بالبيئة المعمارية. كما تعرف أيضا على أنها التنمية التي تقابل وتشبع احتياجات السياح والمجتمعات المضيفة الحالية وضمان استفادة الأجيال المستقبلية، كما أنها التنمية التي تدير الموارد بأسلوب يحقق الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والجمالية مع الإبقاء على الوحدة الثقافية واستمرارية العمليات الإيكولوجية والتنوع البيولوجي ومقومات الحياة الأساسية. لذلك فان التنمية السياحية المستدامة يجب أن تعمل على الاستخدام غير الجائر للموارد الطبيعية والثقافية، والأخذ في الاعتبار الخصائص الاجتماعية والحضارية للمجتمعات المضيفة للسائحين، مع ضمان تحقيق منافع اقتصادية واجتماعية وبيئية لجميع الأطراف على المدى الطويل. إن مستقبل قطاع السياحة يعتمد على حماية الحياة البرية والتنوع البيولوجي، وإحداث التكامل بين مفاهيم البيئة والاقتصاد، وذلك عن طريق حماية البيئة من التلوث والتدمير والاستخدام الجائر للموارد الطبيعية، ولذلك فقد طورت منظمة السياحة العالمية إرشادات وتوجيهات تتبع عند رسم سياسة للتنمية السياحية المستدامة كجزء من مبادرات كونية في شكل مبادئ السياحة العالمية وتتضمن مبادئ عالمية عن الحد الأدنى لمتطلبات الاستدامة التي يجب أن تطبقها الفنادق والمنشآت والمنتجعات السياحية، كما بادرت منظمة السياحة العالمية سنة 2007 بتقديم مبادرة إلى مؤتمر دافوس حول الاقتصاد العالمي لأجل السياحة ومواجهة مشكلة التغيرات المناخية، كمساهمة في علاج بعض مشكلات الانبعاث الحراري والتغيرات المناخية وتطبيق تقنيات رفيقة بالبيئية، وذلك لضمان مساعدة وتمويل البلدان الفقيرة بإقامة مشروعات لحماية البيئة والموارد الطبيعية من التلوث والتدمير، إن السياحة المستدامة عنصر فعال في المحافظة على الإرث الثقافي

والتاريخي للأمة، وكمصدر هام للدخل القومي فان قطاع السياحة يرتكز على الثقافة الوطنية ويشجع المجتمعات المحلية على صون تراثها الثقافي، الذي هو جزء من تراث الإنسانية.[21]

3- مفهوم الاقتصاد الأخضر:

يركز الاقتصاد الأخضر على إعادة تشكيل وتصويب الأنشطة الاقتصادية لتكون أكثر مساندة للبيئة والتنمية الاجتماعية حيث يشكل الاقتصاد الأخضر طريقا نحو تحقيق التنمية المستدامة، ويشكل قطاع السلع والخدمات البيئية دون شك إحدى ركائز بناء الاقتصاد الأخضر، وليس بجديد من أن الغاية من بناء اقتصاد أخضر هي التنمية المستدامة ولكن بمقاربة مختلفة وتغيير في الأولويات والتي تتمثل فيما يلي:

- استثمارات بيئية على المدى القريب.
- ثروات وفرص عمل
- خدمات اجتماعية أفضل على المدى البعيد.
- معالجة أزمات عالمية متراكمة ومترابطة.[22]

ولقد ظهر مفهوم الاقتصاد الأخضر علي الساحة خلال السنوات القليلة الماضية، ونوقشت فكرة الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة وتقليل الفقر، كما عرف برنامج الأمم المتحدة للبيئة الاقتصاد الأخضر بأنه ذلك الاقتصاد الذي ينشأ مع تحسن الوجود الإنساني والعدالة الاجتماعية، عن طريق تخفيض المخاطر البيئية، أما تعريفه البسيط فإنه هو الاقتصاد الذي يوجد به نسبة صغيرة من الكربون ويتم فيه استخدام الموارد بكفاءة.

كما أن النمو في الدخل والتوظف يأتي عن طريق الاستثمارات العامة والخاصة التي تقلل انبعاث الكربون والتلوث، مع تدعيم كفاءة استخدام الموارد والطاقة، وتمنع خسارة التنوع البيولوجي، وهذا لا يتحقق إلا من خلال إصلاح السياسات والتشريعات المنظمة لذلك.[23] وإن الأساس المفاهيمي للاقتصاد الأخضر ينبني على تدارك الفصل بين التنمية الاقتصادية والسياسات البيئية، حيث يجب أن يتعايش الاقتصاد الأخضر مع مفاهيم التنمية المستدامة، وتهتم اقتصاديات الاقتصاد الأخضر في الأصل بالنظام الإيكولوجي والتنوع البيولوجي.[24]

الجدول (4): الفوائد الاقتصادية والبيئية للاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة.

الاقتصاد الأخضر	
الفوائد الاقتصادية	الفوائد البيئية
كفاءة استخدام الموارد والطاقة	تخفيض المخاطر البيئية
ارتفاع حجم الاستثمارات العامة والخاصة المساندة للبيئة	تخفيض انبعاث الكربون في الهواء

إنتاج وتوزيع واستهلاك البضائع والخدمات البيئية	التقليل من تلوث عنصري الماء والتراب من خلال استبعد تأثير النفايات الصناعية والمنزلية
زيادة النمو في الدخل والتوظف	الحفاظ على التنوع البيولوجي
تحسين حالة الرفاهية البشرية	الحفاظ على التنوع لدى الكائنات الحية البرية والبحرية

المصدر: من إعداد الباحث.

ولقد استحدث برنامج الأمم المتحدة للبيئة تعريفا عمليا للاقتصاد الاخضر، بأنه اقتصاد يؤدي إلى تحسين حالة الرفاهية البشرية والإنصاف الاجتماعي، مع العناية في الوقت نفسه بالحد على نحو ملحوظ من المخاطر البيئية وحالات الشح الإيكولوجية، أو هو نظام أنشطة اقتصادية تتعلق بإنتاج وتوزيع واستهلاك البضائع والخدمات البيئية، ويفضي في الأمد البعيد إلى تحسن رفاه البشر، ولا يعرض في الوقت نفسه الأجيال المقبلة إلى مخاطر بيئية أو حالات ندرة إيكولوجية كبيرة، ومن ناحية أخرى فهو اقتصاد يوجه فيه النمو في الدخل والعمالة بواسطة استثمارات في القطاعين العام والخاص من شأنها أن تفضي إلى تعزيز كفاءة استخدام الموارد، وتخفيض انبعاث الكربون والنفايات والتلوث ومنع خسارة التنوع البيولوجي.

III واقع وملاءمة السياحة في الجزائر مع متطلبات التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر:

1- واقع قطاع السياحة في الاقتصاد الوطني:

في ظل تنفيذ سياسة التنويع الاقتصادي للسلع والصادرات أصبحت الجزائر اليوم في حاجة ماسة قبل أي وقت مضى إلى زيادة الاهتمام بقطاع السياحة، وهذا باعتباره:

- مصدرا مهما لتدفق العملات الأجنبية مما يعزز من قدرة الدولة على مواجهة تقلبات سعر الوحدة من صادرات النفط.
- مساهما فعالا في دعم نمو النشاط الاقتصادي للقطاعات الأخرى مما يؤدي مباشرة إلى زيادة في إجمالي الناتج الداخلي.
- قادرا على تعويض أي نمو يفقده قطاع المحروقات.

وإن فك الارتباط الموجودة بين نمو إجمالي الناتج الداخلي عما يحدث من نمو في قطاع المحروقات، بالإضافة إلى مسألة الحد من الفقر وخلق فرص العمل التي تؤدي إلى تخفيض البطالة خاصة عند فئة الشباب، وأيضا تحريك قطاعات النشاط الاقتصادي خارج المحروقات والحد من تراجع النمو فيها بالأخص في قطاعي الفلاحة والصناعة، وكذلك زيادة حصيلة التجارة الخارجية كأحد المصادر المهمة لتمويل التنمية الاقتصادية.

فإن ذلك يتطلب في واقع الأمر من الحكومة خاصة، اعتماد استراتيجية وسياسة فعالة لتنمية السياحة، وبذل الجهود الكبيرة لإنجاحها، لزيادة الدخل السياحي في الاقتصاد الوطني، والذي لا يكون إلا من خلال ترقية نشاط قطاع السياحة وزيادة معدل نموه.

وإذ من الضروري جدا أن تستهدف هذه الاستراتيجية والسياسة الموضوعة تنشيط حركة السياح المحليين بالدرجة الأولى والأجانب بالدرجة الثانية عن طريق زيادة حجم استثمارات الشركات الوطنية والأجنبية في المناطق التي تزخر بالقدرات السياحية، وهذا بالموازاة مع ضمان استدامة أنشطتها مما يؤدي إلى زيادة إنفاقهم على السياحة ما ينجر عنه بالتأكيد نمو قطاعات الاقتصاد خارج المحروقات ذات الصلة المباشرة وغير مباشرة بقطاع السياحة خاصة الصناعة والفلاحة والخدمات. **الجدول (5):** معدل البطالة، ونسبة مساهمة القطاعات الأخرى خارج المحروقات إلى إجمالي الناتج الداخلي، والرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات.

السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018
البطالين بالمليون نسمة	1.17	1.21	1.34	1.27	1.44	1.46
نسبة البطالة %	9.8	10.6	11.2	10.5	11.7	11.7
نسبة القطاعات خارج المحروقات إلى PIB %	62.7	68	73.1	74.8	72.1	70.2
رصيد ميزان المدفوعات بالمليار دولار	0.13	-5.88	-27.5	-26.0	-21.8	-15.2

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر خلال 2013-2018.

إن تحقيق الاستراتيجيات والسياسات لأهدافها سوف يترتب عنه بدون شك على المدى البعيد تحقيق النتائج الإيجابية التالية:

- تخفيض عدد العاطلين عن العمل ونسبة البطالة.
- تعدد مصادر الدخل الوطني من خلال تطوير نسبة الناتج خارج قطاع المحروقات إلى إجمالي الناتج الداخلي.
- دعم الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات المرتبط بتقلبات سعر الوحدة لصادرات النفط الخام. لاسيما في ظل المؤشرات السلبية الأتية:
- عدد العاطلين عن العمل أو البطالين، الذي يعبر عنه بالفرق بين عدد السكان النشيطين وعدد المشتغلين فعلا، الذي ارتفع في العموم إلى 1.462 مليون عاطل عن العمل عند نهاية سنة 2018. أي بمعدل بطالة قدره 11.7% .
- نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات في تكوين إجمالي الناتج الداخلي التي بلغت 70.2 % عند نهاية سنة 2018.
- الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات الذي بلغ قيم سالبة خلال الفترة 2014-2018.

وبتحليل أدق نلاحظ أن قطاع السياحة قادر على استيعاب 1.462 مليون بطال، وأيضا على استدراك اختلال ميزان المدفوعات.

الجدول (6): مؤشرات قطاع السياحة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2013-2018.

السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018
عدد السياح المغادرين-بالمليون	2.316	2.839	3.638	4.530	2.058	5.732
عدد السياح الوافدين – بالمليون	2.733	2.301	1.710	2.039	2.451	2.657
نفقات السياح بالمليار دولار أمريكي	0.531	0.679	0.762	0.556	0.632	0.540
إيرادات السياحة -بالمليار دولار أمريكي	0.326	0.316	0.347	0.246	0.171	0.196
إيرادات السياحة كنسبة من إجمالي الصادرات %	0.48	0.50	0.92	0.75	0.45	0.44

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الموقع الالكتروني لمؤسسة البنك الدولي ومنظمة السياحة العالمية.

وبناء على معطيات الجدول رقم 6 نقوم بإنشاء الشكل البياني الموالي رقم 2 والذي ركزنا فيه على تطور المؤشرات التالية:

- عدد الأفراد الوافدين الذي مارسوا الفعل السياحي في الجزائر.
- الإيرادات السنوية التي حققها قطاع السياحة.
- إيرادات قطاع السياحة بالنسبة المئوية إلى إجمالي الصادرات.

الشكل (2): تطور مردودية قطاع السياحة في الجزائر.

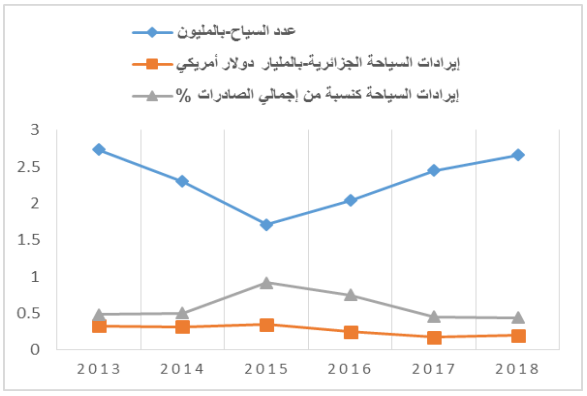

المصدر: من اعداد الباحث.

إن نجاح قطاع السياحة في الجزائر في ربط علاقات مع القطاعات الأخرى خارج المحروقات والتي تملك القدرة على توليد رصيد موجب في ميزان المدفوعات، وخلق مناصب الشغل بالإضافة إلى تحقيق التنويع الاقتصادي، قد تنتج عنه مظاهر سلبية غير متحكم فيها على المدى البعيد، تنعكس مباشرة على صورة قطاع السياحة، الذي يمكن أن يمسي قناة منشئة للأضرار والمخاطر، والتي تتمثل أساسا في فقدان القدرة على الحفاظ على البيئة وثقافة المجتمع الجزائري، والتي ستؤثر سلبا فيما بعد على تنمية السياحة ذاتها.

لذلك فان التنمية السياحية في الجزائر لابد أن تراعي شرط الاستدامة، والتي يرتكز بشكل رئيسي على ضرورة جلب المنافع الاقتصادية تحت قيد الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية، والحرص أكثر على حماية الخصوصية الثقافية للمجتمع الجزائري، إن تحقيق غد أفضل لقطاع السياحة في الجزائر يستوجب الموازنة بين مسألتين وهما صون عناصر البيئة من التلوث وفي الوقت الذي يراد فيه أن يكون النشاط السياحي مصدر مهم للدخل الوطني.

2- التنمية السياحية لتغيير بنية الاقتصاد الوطني:

من المعروف أن لدى الجزائر ميزات وخصائص سياحية تمكنها بكل سهولة من خلق منتجات سياحيه ذات نوعية جيدة، وبالتالي جعل قطاع السياحة قطاعا يشارك بقوة في بلوغ مراحل متقدمة من التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فالسياحة في الجزائر لابد أن تستند في تنميتها على سياسات واستراتيجيات وخطط تستهدف في الأساس تطوير جذري للمنشأة السياحة مع الأخذ بعين الاعتبار الاستخدام الأمثل لمختلف للموارد التي يزخر بها المجتمع، مما يضمن تغيير فعال للبنية الكلية للاقتصاد الوطني، بحيث يتناسق هذا التغيير مع الزيادة المستمرة المتوازنة في إيرادات قطاع السياحة. والذي يتوافق كذلك مع مضاعفة قدرة مسؤولي السياحة على توفير أحسن المزايا للسياح الأجانب والجزائريين، لدفعهم على القيام بإشباع حاجاتهم السياحية بأي مستوى يرغبون فيه، خصوصا عندما تهيئ الدولة خدمات أخرى تعمل على تسهيل تحقيق رغبات السياح، كالنقل والمواصلات والفنادق والأسواق والاطعام والعلاج.

3- أجهزة وهيئات تحقيق التنمية السياحية في الجزائر:

في الأصل التنمية السياحية هي مسؤولية مشتركة بين كل الدوائر الوزارية بما فيها المواطنين، فوزارة السياحة والصناعات التقليدية هي جزء لا يتجزأ من هذه العملية،

فوزارة السياحة والصناعات التقليدية ليس بإمكانها العمل بمفردها للقيام بجذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية المطلوبة لترقية الخدمات السياحية لزيادة أعداد السائحين على المدى المتوسط والطويل. ولهذا يتوجب على الدولة إنشاء أجهزة وهيئات للتنمية السياحية قد تكون على الشكل التالي:

- جهاز لتدريب وتخريج موارد بشرية تملك القدرة والكفاءة على إدارة المنشآت السياحية
- جهاز لحماية كل المواقع السياحية المنتشرة في كامل التراب الوطني.
- جهاز مختص في الاستغلال العقلاني للمواد السياحية المتوافرة.
- جهاز محتص في تكييف المنتج السياحي الوطني مع الطلب السياحي الوطني والأجنبي.
- جهاز مختص في إجراء الدراسات الدقيقة المتعلقة بالجدوى الاقتصادية ومدى ربحية ومردودية الاستثمارات السياحية.
- جهاز لتقديم الإعانات المالية للمؤسسات الناشئة التي قد تساهم في تجسيد البرامج التنموية السياحية.
- هيئة مشتركة لتنفيذ برنامج يتوافق فيه نمو قطاع السياحة مع نمو القطاعات الاقتصادية الأخرى خارج المحروقات بشكل متوازن.
- هيئة لإزالة كل أشكال العوائق التي يمكن أن تصادف التنمية السياحية.
- هيئة لدراسة ومعرفة تركيبة السائحين الوافدين مع تقسيم السوق الوطنية السياحية حسب تفضيلاتهم ودخولهم.

4- شروط تحقيق أهداف التنمية السياحية في الجزائر:

إن الهدف الأسمى من تحقيق التنمية السياحية في الجزائر هو تحريك عملية التنمية الاقتصادية، والذي يتطلب في حقيقة الأمر وعلى الدوام مضاعفة الموارد السياحية بطريقة متكافئة تضمن من خلالها الدولة زيادة القدرة التنافسية للمنتوج السياحي الوطني، وهذا لن يتحقق إلا بعد تنفيذ الاستراتيجيات التالية:

- الرفع من مردودية الانتاج السياحي من خلال تحسين كفاءة الأفراد العاملين في القطاع السياحي.
- النجاح في نسج علاقات تأثير متبادلة ومستمرة بين القطاع السياحي والقطاعات الإنتاجية الأخرى.
- الاستفادة قدر المستطاع من أي نتائج إيجابية تحققها السياحة خصوصا في مجال خلق فرص التوظيف لأفراد المجتمع، مع الحرص أكثر فأكثر على الحفاظ على البيئة التي يعيشون فيها بالإضافة إلى العمل بصرامة على صون عناصر هويتهم الوطنية.

- تطوير المناطق التي تمتلك مقومات الجذب السياحي خاصة الصحراوية منها مع الإسراع في إنشاء مدن سياجيه تحيط بها.

- تكييف ذهنية المواطن الجزائري مع عقلية السائح الأجنبي الذي يريد تعاملا حسنا.

5- دور قطاع السياحة في حماية الموارد البيئية والثقافية:

يمتلك قطاع السياحة في الجزائر إمكانيات ضخمة طبيعية وبشرية ومادية، قد تجعله مصدرا مهما للإيرادات العامة بالنسبة للخزينة العمومية، ولكن من الضروري جدا كذلك أن لا ينحصر دور السياحة في توفير الإيرادات فقط من دون وضع سياسة من طرف الدولة تسمح بتحديد نوعية السياح الوافدين إلى المجتمع الجزائري، فرفع المستوى المعيشي ، وكذلك إنشاء مناصب الشغل الجديدة، وأيضا خلق فائض في العملة الأجنبية، وتحقيق التنويع في مصادر الدخل الوطني، لا يجب أن يشغل الدولة عن حماية التنوع البيولوجي، والمقومات الثقافية التي قد يؤدي إهمالها إلى أعباء يمكن أن تحول السياحة في الجزائر إلى قطاع يتسم بالمخاطر ويهدد في نفس الوقت استغلال الموارد البيئية والثقافية استغلالا غير عقلاني، ما ينعكس سلبا بعد ذلك على تحقيق الفوائد الاقتصادية والاجتماعية.

6- دور الاقتصاد الأخضر في تنمية النشاط السياحي في الجزائر:

يمكن للقائمين على إدارة شؤون قطاع السياحة في الاقتصاد الوطني، أن يجعلونه متكيفا بصورة مطلقة مع متطلبات الاقتصاد الأخضر الذي يعد بمثابة الأداة الفعالة التي من خلالها تتحقق التنمية المستدامة وذلك لأن قطاع السياحة يبقى في مقدمة القطاعات خارج المحروقات، والذي بإمكانه:

- مضاعفة احتياطيات الصرف بالعملة الأجنبية.

- تنويع الموارد المالية للخزينة العمومية.

- المساهمة في زيادة إجمالي الدخل الوطني.

- خلق فرص العمل الدائمة.

وإن الاهتمام بقطاع السياحة في الجزائر، لتحقيق المؤشرات الاقتصادية السابقة الذكر، يجب أن يتزامن أيضا أو يترافق دوما مع تزايد دوره في تحقيق التنمية المستدامة. من خلال تشجيع المتعاملين الاقتصاديين من القطاع العام والخاص على الاستثمار في السياحة البيئية والمستدامة، فالاستثمار في السياحة البيئية يعني بكل بساطة أن يكون النشاط السياحي القائم صديقا للبيئة، بينما الاستثمار في السياحة المستدامة فيفسر على أنه الاستغلال العقلاني للمواقع السياحية والقيام بترميمها في حالة وجود الأضرار بها. وتعد عملية تعزيز الاستثمار في السياحة البيئية أو الخضراء عملية غاية في الأهمية، فهي تقوم أو ترتكز على تجسيد ما يلي:

- انشاء نسيج من الشركات الناشئة والغيرة والمتوسطة.

- منح التسهيلات في جانب التمويل المتناهي الصغر للشركات السياحية.

إن دور الاقتصاد الأخضر، في تنمية النشاط السياحي في الجزائر، يتمثل في نسج علاقة تكاملية بين السياحة والبيئة، وعلاقة توان بين التنمية وحماية عناصر البيئة. فالخدمات السياحية التي تقدم للسياح الوافدين لا ينبغي أن تكون على حساب البيئة.

وإن تطبيق الاقتصاد الأخضر في الجزائر سوف يكون له أثار إيجابية ومضاعفة ومباشرة على القطاع السياحي، خصوصا في الجوانب التالية:

- تدني تكاليف التشغيل مثل: فاتورة الكهرباء من خلال إقبال المرافق السياحية على استخدام الطاقات المتجددة.
- تدني تكاليف انتاج الخدمات السياحية.
- زيادة القيمة المضافة التي يولدها القطاع السياحي في الدخل الوطني.
- المساهمة في تسويق المنتج السياحي خارج الحدود الوطنية.
- مضاعفة عدد السياح الأجانب الذين يهتمون أكثر البيئية والصحة.

ويتوجب على الدولة القيام بتحديد مناطق الجذب السياحي ذات المردودية المالية العالية، والتي يمكن أن تضاعف من عملية الاستثمار في قطاع السياحة، هذا إذا كانت هناك إرادة سياسية تعمل على الاستغلال الأمثل للإمكانيات السياحية المتوافرة في كل ربوع الوطن، والتي تتوزع بالشكل التالي:

- الإمكانيات السياحية الثقافية، مثل الأماكن التاريخية والمواقع الأثرية والدينية.
- الإمكانيات السياحية الطبيعية مثل الصحراوية والغابية، والحموية والاستشفائية.
- الإمكانيات السياحية العمرانية مثل المدن والأرياف.

ولا يمكن حصر الإمكانيات السياحية التي تزخر بها الجزائر فهي كثيرة، واستثمار رؤوس الأموال اتجاه هذه المجالات سوف يتولد عنه أرباح معتبرة، ومن ثم فمن الضروري جدا ترقية أداء القطاع السياحي، وزيادة قدرته في تعزيز المزايا التنافسية للاقتصاد الوطني، من خلال تسهيل عملية حصول أصحاب المشاريع السياحية على التمويل الحكومي والبنكي، حتى تتوافر لدى هذا القطاع الوسائل الفعالة التي تعمل على جذب السواح، والذي يكون دوما ضمن إطار السياحة البيئية أو الخضراء.

7- التمويل البنكي للاستثمار السياحي الأخضر:

من الضروري جدا التنسيق بين الحكومة ووزارة السياحة مع البنوك التجارية والإسلامية الناشطة لمنح المستثمرين في المجال السياحي قروضا قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل وبفوائد منخفضة أو معدومة (تمويل أخضر) تسهل على هؤلاء المستثمرين التحول للطاقة الخضراء والنظيفة، مما يشجع على استقطاب عدد كبير من السائحين إلى الجزائر، ومن بين أهم الاستثمارات الخضراء نذكر ما يلي:

- المشاريع الاستثمارية السياحية الخضراء، التي تستهدف انشاء مجمعات أو محطات الطاقة الشمسية لاستخدامها من طرف الفنادق والمرافق السياحية في

عمليات التبريد والتدفئة والاضاءة. مثل سخانات المياه الشمسية ونظام الإضاءة الشمسي. وهذا في إطار التحول من التحول من فنادق ومرافق سياحية تقليدية إلى أخرى صديق للبيئة

- المشاريع الاستثمارية السياحية الخضراء، التي تستهدف انشاء شركات النقل السياحي بالمدن والأماكن السياحية، والتي تستخدم فيها وسائل النقل من سيارات وحافلات ... الغاز الطبيعي والكهرباء. والذي لا بد أن يكون بالموازاة مع توفير التموين من هاتين المادتين على شبكة الطرق السياحية.

- المشاريع الاستثمارية السياحية الخضراء، التي تستهدف انشاء شركات لإدارة النفايات الناتجة عن النشاط السياحي للسياح والمتراكمة لدى المرافق السياحية.

8- دور مالية الحكومة في تمويل الاستثمار السياحي الأخضر:

يجب أن تقود الحكومة عملية التحول الاقتصاد الوطني بصفة عامة والقطاع السياحي بصفة خاصة إلى اقتصاد أخضر، والجدير بالذكر أن نبين مسؤولية الحكومة في هذا المجال، لاسيما وزارة المالية، والخزينة العمومية، حيث من الضروري على وزارة المالية وضع آليات لتوفير التمويل للمستثمرين السياحيين، لدعم تحقيق الأهداف المتعلقة بالتنمية الخضراء ويمكن تحقيق ذلك من خلال تنفيذ سياسات مالية بأدوات الضرائب والرسوم والدعم والاعفاءات والغرامات المالية على النحو التالي:

- فرض الضرائب البيئية على كل مستثمر سياحي يتسبب في تلويث عناصر البيئة من ماء وهواء وتراب.

- الغاء مجموعة من التكاليف ضمن الصحن الضريبي للمستثمر السياحي الدي يستخدم موارد الطاقات المتجددة.

- منح موارد مالية من الخزينة العمومية لكل مستثمر سياحي يقوم باقتناء أجهزة لحماية البيئة من التلوث.

- إلغاء الإعفاءات الضريبية وضمانات القروض وفرض الغرامات المالية على كل مستثمر سياحي يكون نشاطه غير مساند للبيئة.

IV -- النتائج ومناقشتها:

أمسى نشاط القطاع السياحي انشغال الكثير من المجتمعات والدول، لما له من دور في جلب المكاسب المتصلة بتطوير مستوى تشغيل الاقتصاد، وتوفير مناصب العمل وخلق المشروعات الجديدة في مختلف القطاعات الاقتصادية، وهذا بسبب العلاقة الترابطية المباشرة وغير المباشرة التي يحدثها النشاط السياحي مع باقي أنشطة القطاعات الاقتصادية الأحرى.
وفي الواقع يتوقف ارتفاع "قيمة معامل الارتباط" بين إيرادا القطاع السياحي وإجمالي الناتج المحلي، وكذلك بين إيرادات القطاع السياحي والرصيد الاجمالي لميزان المدفوعات، على ما إذا تم حقيقة تنفيذ سياسات واستراتيجيات لترقية المرافق والهياكل السياحة القادرة على إنتاج خدمات سياجيه تشبع حاجات ورغبات السياح المحليين والأجانب.

V -الخاتمة:

لكن الجواب عن إشكالية الدراسة وتأكيد الفرضية بصفة كلية، يستلزمان أن تكون استراتيجية تنمية قطاع السياحة متلائمة مع متطلبات التنمية المستدامة والتحول نجو الاقتصاد الأخضر، وهذا لن يتحقق إلا من خلال اقامة تنسيق كبير بين الحكومة المنظومة البنكية من أجل توفير التمويل المطلوب والكافي للمشاريع السياحية التي تحد من انتشار التلوث البيئي.

إذن لابد أن تكون السياسات والاستراتيجيات المصاغة والمنقذة لترقية نشاط القطاع السياحي متكيفة إلى أبعد الحدود مع متطلبات التنمية المستدامة والتي تستوجب دائما وأبدا تحقيق نمو اقتصاد مدرا ومنشئا لفرص العمل من دون التعرض المستمر للموارد الطبيعية، لذلك يتطلب من القائمين على شؤون السياحة إدارة النشاط السياحي في الجزائر، إنتاج منتج سياحي رفيع الجودة، بالقدر الذي يعمل على ضمان الحماية المتوازنة بين الأهداف الاقتصادية والبيئية وحتى الاجتماعية والثقافية.

المراجع:

1. عبد الحق كبرا يرام وآخرون (2013)، السياحة الدولية في البلدان الأعضاء في منظفة التهاون الإسلامي الأفاق والتحديات، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، سويسرا، ص1.
2. ماهر عبد العزيز توفيق(2013)، صناعة السياحة، المنهل، 2008، ص93.
3. أمانة الأونكتاد، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(2013)، السياحة المستدامة والمساهمة في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، مذكرة قضايا، جنيف، ص1. https://unctad.org/system/files/official-document/ciem5d2_ar.pdf
4. أمانة الأونكتاد، مرجع سبق ذكره، ص8.
5. ماهر عبد الخالق السيسي(2001)، مبادئ السياحة، مجموعة النيل العربية، مصر، ص10.
6. مصطفي يوسف كافي(2009)، صناعة السياحة والأمن الغذائي، المنهل، ص148.
7. أمانة الأونكتاد، مرجع سبق ذكره، ص1.
8. زينب توفيق السيد عليوة(2014)، تقييم أثر النشاط السياحي في النمو الاقتصادي في مصر، مجلة بحوث اقتصادية، العدد 65، ص ص 69-72.
9. صلاح زين الدين(2013)، فرص وتحديات التنمية السياحية المستدامة في مصر، المؤتمر الدولي الثالث للقانون والسياحة، مصر، ص 9.
10. صلاح زين الدين، مرجع سبق ذكره، ص 10.
11. طارق عثمان الحسون(2015)، العولمة والتنمية الاقتصادية، دار المنهل، الأردن، ص63.
12. التقرير العالمي لرصد التعليم(2016)، التعليم من اجل الناس والكوكب لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة، اليونسكو، ص ص3-4.
13. على عبد الكريم الجابري(2012)، دور الدولة في تحقق التنمية البشرية المستدامة في مصر والأردن، دار دجلة، الأردن، ص 58.
14. التقرير العالمي لرصد التعليم(2016)، من اجل الناس والكوكب لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة، ص ص3-4.
15. مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص 132.
16. أماني رضا(2017)، الآلام والساحة، دار المنهل، ص ص 50-52.
17. أماني رضا، مرجع سبق ذكره، ص ص 52-53.
18. أماني رضا، مرجع سبق ذكره، ص ص 53-54.

19. UNESCO Regional Bureau for Science and Culture in Europe (BRESCE), Sustainable Tourism Development in UNESCO Designated Sites in South-Eastern Europe, Ecological Tourism in Europe - ETE, p5.
http://portal.unesco.org/es/files/45338/12417872579Introduction_Sustainable_Tourism.pdf/Introduction_Sustainable_Tourism.pdf
20. Birgit Steck,(1999) Sustainable Tourism as a Development Option, Ecological Tourism in Europe - ETE, p5.
https://www.giz.de/expertise/downloads/en-tourism-sustainable-development.pdf
21. صلاح زين الدين، مرجع سبق ذكره، ص ص 13-14.
22. رلى المجدلاني(2010)، مفاهيم ومبادئ الاقتصاد الأخضر الإطار لمفاهيمي الجهود العالمية وقصص النجاح، الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا، ص ص4-5.
file:///C:/Users/MY%20COMPUTER/Downloads/%D9%85%D9%81%D8%A7%D9%87%D9%8A%D9%85%20%D9%88%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%A6%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%20%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%B6%D8%B1.pdf
23. عايد راضي خنفر(2014)، الاقتصاد البيئي والاقتصاد الأخضر، مجلة أسيوط للدراسات البيئية، العدد 39، ص55.
http://www.aun.edu.eg/arabic/society/pdf/ajoes39_article5.pdf
24. Lucien Georgeson, Mark Andrew Maslin(2017), The global green economy : à review of concepts, definitions, measurement méthodologies and their interactions, Geo Geography and Environment, Volume 4, p3.
file:///C:/Users/MY%20COMPUTER/Downloads/Georgeson_et_al-2017-Geo-_Geography_and_Environment.pdf